

ذلك «هذا خاتم حديدا» والأرجح التمييز للسلامة به من جمود الحال ولزومها أى عدم انتقالها ووقوعها من نكرة، وخير منهما الخفض بالإضافة من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول نحو «ضربت زيدا ضاحكاً» ونحو «وقتلوا المشركين كافةً» (١)

ويرى ابن هشام أن تجويز الزمخشري الوجهين فى «أدخلوا فى السلم كافةً» (٢) غير صحيح، لأن كافة مختص بمن يعقل، كما أشار إلى وهمه فى قوله تعالى: «وما أرسلناك إلا كافة للناس» (٣) إذ قدر الزمخشري «كافة» نعتاً لمصدر محذوف - أى إرساله كافة - أشد، لأنه أضاف إلى استعماله فيما لا يعقل إخراجاً عما التزم فيه من الحالية.

ومن الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين نحو «وهذا بعلى شيخاً» يحتمل أن عامله معنى التنبيه أو معنى الإشارة، وعلى الأول فيجوز «قائماً ذا زيد» قال الشاعر:

ها بينا صريحُ النَّصْحِ قاصِغٌ لَهُ      وَطَعَ فِطَاعَةً مُهْدٍ نَصْحَهُ رَشِدٌ

وعلى الثانى يمتنع، وأما التقديم عليهما معاً فيمتنع على كل تقدير.

من الحال ما يحتمل التعدد والتداخل - نحو «جاء زيد ركباً ضاحكاً» فالتعدد على أن يكون عاملهما جاء، وصاحبهما زيد، والتداخل على أن الأول من زيد وعاملها جاء والثانية من ضمير الأولي وهى العامل، وذلك واجب عند من منع تعدد الحال، وأما «لقيته مصعباً منهدراً» فمن التعدد، لكن مع اختلاف صاحب، ويستحيل التداخل، ويجب كون الأولى من المفعول والثانية من الفاعل قليلاً للفصل، ولا يحمل على العكس إلا بدليل قوله:

(١) سورة التوبة: آية ٣٦.

(٢) سورة البقرة: آية ٢٠٨.

(٣) سورة سبأ: آية ٢٨.